

بعد جمارك عشوائية وقرارات تريك المصريين في الداخل والخارج.. أسعار الموبايلات المستعملة ترتفع 10% وتشتعل السوق



الاثنين 26 يناير 2026 08:20 م

ضررت السوق المصرية للموبايلات المستعملة موجة اضطراب حادة عقب قرار الحكومة إنهاء الإعفاء الاستثنائي من الرسوم الجمركية على الهواتف الواردة من الخارج، ما أدى إلى زيادات سريعة في الأسعار تراوحت بين 5 و10% خلال أيام قليلة فقط، وفق ما أكدته مصادر بوزارة الاتصالات وشعبة المحمول باتحاد الغرف التجارية.

القرار، الذي جاء امتداداً لسياسة جبائية ضريبية وضغوط متصاعدة على المستهلك، كشف عن خلل أعمق في طريقة تسعير الجمارك، وفتح بائعاً واسعاً للغضب الشعبي والانتقادات البرلمانية، خصوصاً مع تضارب الأرقام بين السعر العالمي وسعر السوق، وغياب رؤية اقتصادية حقيقة سوى البحث عن أي مصدر عاجل لزيادة الضرائب.

سوق المستعمل يشتعل: زيادة طلب وارتفاع أسعار 10-15%

بحسب ثلاثة مصادر تحدثت لـ«المنصة» من داخل وزارة الاتصالات وشعبة المحمول، ارتفعت أسعار الموبايلات المستعملة في السوق المحلية بنسبة تتراوح بين 5 و10% مباشرة بعد قرار إنهاء الإعفاء الجمركي. هذا الارتفاع لم يكن نتيجة زيادة في تكلفة المنتج نفسه، بل انعكاساً مباشراً للضغط الواقع على سوق الأجهزة الجديدة، بعد فرض ضريبة جمركية إجمالية تصل إلى نحو 38.5%， ما دفع شريحة واسعة من المستهلكين إلى الاتجاه اضطرارياً لسوق المستعمل.

نائب رئيس شعبة المحمول باتحاد الغرف التجارية، وليد رمضان، وصف ما يجري بأنه "ارتفاع مبالغ فيه" في أسعار الأجهزة المستعملة، مضيفاً إلى زيادة الطلب على هذا القطاع بنسبة تقارب 10% في وقت قصير، باعتباره البديل الوحيد أمام مواطن لم يعد قادراً على تحمل أسعار الهاتف الجديدة. النتيجة الطبيعية لهذا الضغط هي أن التاجر الذي يرى الطلب يتضاعف في ظل معرض محدود، يرفع السعر، مستفيداً من حالة الفوضى وغياب رقابة سعرية جادة.

بهذا الشكل يتحول قرار جمركي صيغ في مكاتب مغلقة إلى حلقة جديدة في سلسلة إفقار المواطن: أسعار الأجهزة الجديدة تقفز، فيلاحقها المستعمل، فيترك المستهلك بين خيارين أحلاهما مر: إما هاتف بسعر مبالغ فيه، أو الاستغناء عن أداة أصبحت اليوم عصب الحياة والعمل والتعليم والتواصل.

من iPhone Pro Max إلى المواطن المقهور: جمارك رقمية أم فوضى مقننة؟

رمضان قدّم مثلاً فاضحاً على الخلل في آلية التسعير الجمركي: هاتف iPhone Pro Max يبلغ سعره العالمي حوالي 1200 دولار، أي ما يقرب من 57 ألف جنيه مصري. حتى لو افترضنا تطبيق الضريبة الجمركية المعلنة بواقع 38.5%， فإن السعر النهائي - كما يشرح - لا ينبغي أن يتجاوز 94 ألف جنيه. لكن الواقع في السوق يقول إن الجهاز نفسه يُباع للمستهلك المصري بين 92 و94 ألف جنيه.

هذه الفجوة التي تصل إلى أكثر من 15 ألف جنيه فوق السعر المفترض ليس "الهواء" الذي يتتبّعه الهاتف في الشحن، بل هي نتيجة مباشرة لما سماه رمضان "خطأ في آلية التسعير الجمركي". حيث تعتمد الجمارك أرقاماً قطعية ثابتة لتقدير قيمة الأجهزة، بدلاً من التسعير بناء على فاتورة شراء حقيقة يمكن التحقق منها. ومع كل خطوة غير دقيقة في حساب الجمارك والرسوم، تتضخم الفاتورة النهائية على المستهلك، بينما لا يجد التاجر حرجاً في تحمله كل هذه الفروق مع هامش ربح إضافي.

قرار جهاز تنظيم الاتصالات إنهاء الإعفاء الاستثنائي اعتباراً من الأرباع الماضية جاء بعد عام كامل من الارتكاب؛ ففي يناير من العام

العاشرى بدأن الحكومة ملاحقة الأجهزة المستوردة التي تم تشغيلها فى مطلع 2025 برسائل تحذيرية تطالب بسداد الرسوم، مع وقف تشغيل بعض الأجهزة "بالخطأ" بشهادة مصادر من داخل وزارة الاتصالات نفسها هذه الأخطاء لا تضرر الثقة فى السوق فقط، بل تجعل الهاتف - وهو سلعة شخصية وحيوية - رهينة مزاج جهات تنفيذية وأنظمة احتساب مرتبكة

أحد المصادر اعترف بوجود "اضطراب سعري" لكنه حاول تطمين الناس بأنه "أثر طبيعى" لــ قرار حكومي، متوقعاً عودة الأسواق لطبيعتها تدريجياً غير أن هذا الخطاب يتغافل حقيقة أن "ال الطبيعي" نفسه صار أرزاً: طبيعى أن ترتفع الأسعار، طبيعى أن يعاني المواطن، طبيعى أن تُفرض ضرائب جديدة دون مراجعة أو تقييم، طبيعى أن يُقال للناس بعدها: اصبروا... الأمور ستستقر!

غضب في البرلمان ووسط المصريين بالخارج واقتراحات ترقيعية لا تعالج الأصل

الارتباك لم يتوقف عند حدود السوق؛ بل انتقل إلى مجلس النواب، النائب أحمد حلمي، أمين سر لجنة الاقتراحات والشكاوى، قدم طلب إحاطة لرئيس الوزراء ووزراء المالية والاتصالات، مؤكداً أن التطبيق العملي للقرار كشف عن "إشكاليات جسيمة"، سواء في طريقة الاحتساب أو في أثر القرار على المواطنين والتجار معاً

من جانبها، أعربت النائبة عبر عطا الله، ممثلة المصريين بالخارج، عن تحفظها على تحويل المصريين العائدين من الخارج أعباء مالية إضافية على هواتفهم الشخصية، في رسالة واضحة بأن القرار يضرر فئة تعتبر اليوم أحد أهم مصادر العملة الصعبة لمصر، كيف تطلب الدولة من هؤلاء أن يحولوا مدخراتهم إلى بلدتهم، ثم تحاسبهم على هاتف يستخدمونه هم أو أهاليهم؟

في محاولة لتخفيف الضغط، طرح عضو شعبة المحامول حمد النبراوى مقترناً بمنح المصريين بالخارج خصماً يصل إلى 25% عند شراء الهواتف من المصانع أو الفروع المطابقة باستخدام "الإقامة"، باعتبار أن ذلك قد يساعد في موازنة السوق والحد من التشوه في التسuir الجمركي، غير أن هذا المقترن - رغم وجاهته الجزئية - يظل حلًّا ترقيعياً؛ إذ لا يعالج أصل المشكلة: آلية جمارك عشوائية، وسياسة ضريبية لا ترى في المواطن إلا مصدراً لسد فجوة العجز بأي ثمن

الغضب الذي انفجر بعد أقل من 48 ساعة من القرار، خاصة بين المصريين في الخارج، ليس مفاجئاً؛ فهو جزء من شعور أوسع بأن السلطة تمارس سياسة "جبائية بلا مقابل": ضرائب ورسوم تُفرض بلا حوار، وقرارات تمس حياة الملايين تُتخذ دون دراسة شفافة لأثرها الاقتصادي والاجتماعي

في النهاية، ارتفاع أسعار العوبايلات المستعملة بنسبة 5-10% ليس مجرد خبر اقتصادي عابر؛ بل مؤشر إضافي على سوق مرتبكة تُدار بعقلية الجباية لا التنمية، وعلى دولة تصر على تحويل المواطن ثمن أخطائه، من دون أن تُبدي استعداداً حقيقياً لمراجعة المسار أو الاعتراف بأن المشكلة ليست في الهاتف... بل في من يمسك بعفافتيح القرار